

صندوق النقد يشدد الشروط لصرف القروض بينما تدفع حكومة السيسي مصر إلى اقتراض أعلى وكلفة معيشية أشد



السبت 18 أبريل 2026 08:00 م

كشفت تصريحات كريستالينا جورجييفا مديرة صندوق النقد الدولي حجم المأزق الذي وصلت إليه الحكومة المصرية أكثر مما كشفت أي مساحة أمان مالي. جورجييفا قالت بوضوح إن الصندوق لا يجري نقاشات حالية لتوسيع التمويلات الممنوحة لمصر، رغم أن الحرب في الشرق الأوسط رفعت كلفة الطاقة وأربكت التجارة وسلاسل الإمداد ودفعت الصندوق نفسه لتوقع طلبات تمويل جديدة من 12 دولة على الأقل بقيمة بين 20 و50 مليار دولار. هذا الموقف لا يمنح القاهرة شهادة طمأنينة، بل يضعها أمام حقيقة مباشرة تقول إن برنامج الـ 8 مليارات دولار قائم كما هو، وإن أي ضغوط جديدة ستقابل بمزيد من الشروط والانضباط المالي لا بمساحة إنقاذ مفتوحة.

في هذا التوقيت الحساس، لا تبدو الأزمة المصرية مجرد انعكاس لصراع إقليمي عابر، لأن الحكومة دخلت هذه المرحلة وهي مثقلة أصلاً بعجز التمويل وبتآكل موارد النقد الأجنبي. خسائر قناة السويس استمرت تحت ضغط اضطراب البحر الأحمر، والرئيس نفسه قال في مارس 2025 إن الخسائر الشهرية تقارب 800 مليون دولار، بينما أكد الصندوق في مراجعته الأخيرة أن ارتفاع الدين العام واحتياجات التمويل الكبيرة ما زالا يقيدان الحيز المالي ويضغطان على النمو المتوسط الأجل. لذلك فإن الإشادة الرسمية بما يسمى الانضباط المالي لا تغير جوهر الصورة، لأن الوقائع تشير إلى اقتصاد يدار تحت ضغط المقرضين أكثر مما يدار وفق أولويات المجتمع.

تثبيت التمويل لا يعني انتهاء الأزمة

وفي جوهر الرسالة التي صدرت من واشنطن، قالت جورجييفا إن الصندوق لا يناقش الآن زيادة جديدة في تمويل مصر، بينما كان المجلس التنفيذي قد استكمل في 25 فبراير 2026 المراجعتين الخامسة والسادسة، بما أتاح للقاهرة سحب نحو 2.3 مليار دولار ورفع إجمالي ما حصلت عليه من برنامجي التسهيل الممتد والصلابة إلى نحو 5.2 مليار دولار. هذا التتابع الزمني مهم، لأنه يؤكد أن ما جرى أخيراً كان تنفيذاً للبرنامج القائم لا فتحاً لبرنامج إضافي.

ثم إن الحديث الإعلامي الذي دار في 11 أبريل عن مسارات تفاوضية للحصول على دعم إضافي يصل إلى 3 مليارات دولار لم يجد حتى الآن تأكيداً رسمياً من الصندوق، بينما جاءت تصريحات جورجييفا بعده مباشرة لتغلق الباب أمام تصوير الأمر كأنه تمويل جاهز أو تفاهم محسوم. هذا الفرق بين ما يروج داخلياً وما يعلنه الصندوق خارجياً يكشف أن الحكومة تبيع للجمهور توقعات سيولة لا يساندها موقف رسمي معن.

كما أن مراجعة الصندوق الأخيرة لم تعرض وضع مصر باعتباره قصة تعاف ناجزة، بل قالت إن الإصلاحات الهيكلية جاءت متفاوتة، وإن تقليص دور الدولة في الاقتصاد يتقدم ببطء، وإن الدين العام واحتياجات التمويل الإجمالية المرتفعة يحدان من المرونة المالية. هذه الصياغة لا تحتمل التأويل الدعائي، لأنها تعني أن الصندوق صرف الشريحة، لكنه أبقى ملف الدولة المدينة والاقتصاد المزدهم بالالتزامات مفتوحاً بلا حل حقيقي.

الحرب تضرب الموارد والحكومة تنقل الكلفة إلى الداخل

وفي الخلفية التي تحكم هذا الملف، خفض صندوق النقد توقعات نمو الأسواق الناشئة والنامية في 2026 إلى 3.9%، كما خفض نمو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 1.1%، وقال إن الدول المستوردة للطاقة مثل مصر ستتعرض لصدمة أسعار السلع ومخاطر تراجع التحويلات والتجارة. هذا الخفض لا يأتي من فراغ، بل من بيئة إقليمية ترفع فاتورة الوقود والشحن والتمويل في وقت واحد.

وبعد ذلك، يتضح أثر الصدمة على مصر بصورة أكثر مباشرة حين نضعها بجوار أرقام قناة السويس. فالتراجع الحاد في الإيرادات منذ

اضطراب البحر الأحمر حرم الخزانة من مورد سيادي رئيسي، بينما بقيت فواتير استيراد الطاقة والمنتجات النفطية مرتفعةً لذلك فإن أي حديث حكومي عن قدرة ذاتية على امتصاص الصدمة يصطدم بحقيقة أن أحد أهم منافذ الدولار تراجع، فيما ظلت الالتزامات الدولارية قائمةً

كما أن مدير إدارة أفريقيا في الصندوق أبيبي سيلاسي قال إن الحرب خفضت توقعات نمو أفريقيا إلى 4.3%، ورفعت أسعار النفط والغاز والأسمدة وكلفة الشحن، ودفعت دولاً جديدة إلى طلب قروض أو توسعة برامج قائمة أو صرفاً عاجلاً هذه الشهادة مهمة لأنها تضع مصر داخل سياق قاري أوسع، لكن الحكومة المصرية تختلف في أنها تواجه الصدمة الخارجية فوق بنية داخلية قائمة أصلاً على الاقتراض وكثافة الاستيراد وضيق الحيز المالي

الخبراء يربطون بين الدين الساخن وتباطؤ الإصلاح وغياب الحماية

وفي قراءة أوسع لمخاطر التمويل، حذر صندوق النقد في 7 أبريل من اتساع اعتماد الأسواق الناشئة على الأموال الساخنة، وقال إن خروج هذه التدفقات يمكن أن يسبب هبوطاً حاداً للعملات واتساعاً في فروق العائد على الديون السيادية هذا التحذير يخص مصر مباشرة، لأن أي تحسن سريع في السيولة يعتمد على استثمارات المحافظ يظل قابلاً للانكماش مع أول موجة توتر جديدة أو ارتفاع في أسعار الطاقة العالمية

ثم إن جيمس سوانستون من مؤسسة كابيتال إيكونوميكس قال في يناير 2026 إن فوائد التحول النقدي في مصر تظهر تدريجياً، وإن ضعف الجنيه يساعد الصادرات والسياحة وعودة الملاحة عبر القناة تدريجياً لكن هذه القراءة الإيجابية الجزئية لا تلغي تحذيره الأقدم من أن الأزمة المصرية تقترب من لحظة مفصلية عندما تُجمع استحقاقات الدين مع نقص العملة الأجنبية لذلك فإن أي تحسن في المؤشرات يبقى معلقاً على متغيرات خارجية لا تملك الحكومة السيطرة عليها

كما أن سايمون ويليامز كبير اقتصاديي منطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في بنك إتش إس بي سي قال إن مصر حققت بعض التوازن مع استقرار التضخم والعملية وتراجع العجز، لكنه شدد أيضاً على أن المخاطر الجيوسياسية وتراجع إيرادات قناة السويس يفرضان استمرار الانضباط المالي أهمية هذا الرأي أنه يصدر عن مصرف دولي لا عن معارضة محلية، ومع ذلك يربط بوضوح بين أي استقرار هش وبين استمرار الضغط المالي على المجتمع

ولذلك فإن الخلاصة التوثيقية لا تحتاج إلى تجميل الصندوق لم يفتح لمصر باب تمويل جديد حتى الآن، والحكومة تواجه تراجعاً في الموارد السيادية وارتفاعاً في كلفة الطاقة والنقل، بينما يبقى المقرض الدولي دعمه مشروطاً بتقليص الدعم وتسريع بيع الأصول وخفض دور الدولة الاقتصادي هذا يعني أن المواطن سيظل يدفع ثمن الفجوة الدولارية في أسعار الوقود والخدمات والضرائب، فيما تستمر السلطة في تقديم الاقتراض بوصفه إنجازاً لا علامة تعثر

وفي نهاية هذا المسار، لا يبدو أن الحكومة تملك سوى طلب مزيد من الصبر من مجتمع استهلكته موجات الغلاء، بينما يطلب منها الصندوق مزيداً من التشدد ومزيداً من الخصخصة ومزيداً من إعادة ترتيب الدعم هذه ليست خطة إنقاذ بقدر ما هي إدارة دائمة للأزمة بالدين والشروط، ولذلك فإن كل شريحة جديدة لا تعني خروجاً من المأزق، بل تعني فقط تأجيل الحساب العام إلى موعد أقرب وأكثر كلفة